ذا ناشيونال: تقدم مفاوضات الرهائن في غزة «ببطء» لكن التوقعات المرتفعة قد تمنع التوصل إلى اتفاق

نشر موقع ذا ناشيونال تقريرًا يستعرض المستجدات المتعلقة بملف تبادل الأسرى والمعوقات التي تكتنف المفاوضات والجهود الجارية لإتمام الصفقة.

ونقل الموقع عن مسؤولين مصريين قولهم إن المفاوضات للتوصل إلى اتفاق محدود لتبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس والسماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة تتقدم «ببطء»، بينما يحاول الوسطاء موازنة «التوقعات العالية» لكلا الجانبين.

وتتركز المحادثات على إطلاق سراح ما يصل إلى 50 من كبار السن والأطفال من بين 200 رهينة تحتجزهم حماس في غزة. وفي المقابل، تريد حماس من إسرائيل السماح بدخول المزيد من الإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة المحاصر وإطلاق سراح النساء الفلسطينيات المحتجزات في السجون الإسرائيلية.

ووصل وفد من حماس إلى القاهرة يوم الاثنين للمساعدة في كسر الجمود في المحادثات متعددة المسارات بين مصر وإسرائيل وحماس وقطر والولايات المتحدة بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي.

طلب المساعدة من إيران

ونقل الموقع عن المسؤولين أن القاهرة تواصلت مع إيران، الداعم الرئيس لحماس، على أمل تحقيق اختراق. وبدأت علاقات مصر مع إيران تتحسن مؤخرًا بعد عقود من التوتر.

لكنهم قالوا إن المحادثات تتقدم ببطء، ذلك أن كل من إسرائيل وحماس تتمسك بمطالبهما الكاملة، ويبدو أن إسرائيل منشغلة بعملياتها العسكرية البرية الموسعة في غزة.

وقال المسؤولون، الذين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم، إن إسرائيل مصرة على أنها لن تسمح بدخول الوقود إلى غزة لأنها تخشى أن تستخدمه حماس لأغراض عسكرية.

تسير ببطء

وقال المسؤولون إن إسرائيل تطالب حماس أيضًا بإطلاق سراح جميع المدنيين من بين الرهائن، وليس فقط كبار السن والأطفال. وأضافوا أنه سيجري التفاوض على تبادل أسرى أكبر في مرحلة لاحقة.

وقال أحد المسؤولين المصريين إن «توقعات حماس عالية بعد أن ألحقت بإسرائيل أكثر أيامها دموية في تاريخها في 7 أكتوبر. وهي تتحدث عن إطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية مقابل الرهائن الموجودين لديها. وهو أمر صعب، لكنه أمر قد توافق عليه إسرائيل في النهاية بالنظر إلى العدد الكبير من الرهائن الذين تحتجزهم حماس وضغط عائلاتهم».

وأكد مصدر بوزارة الخارجية القطرية أن قطر منخرطة في دبلوماسية هادئة ووساطة بين حماس وأطراف أخرى، وبالمثل قال إن المفاوضات تسير ببطء.

وقال المصدر «وزارة الخارجية القطرية تعمل بشكل أفضل إذا تعاملت بهدوء مع التفاصيل بين الأطراف ولهذا السبب لن ترانا ننشر أي تحديثات أو تفاصيل حول الصفقة لوسائل الإعلام أو الجمهور حتى نتمكن من تأكيد الاتفاق على شيء قوي».

وأضاف المصدر، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته لأنه غير مخول بإطلاع وسائل الإعلام، أن الهدف الأساسي لقطر هو تأمين الإفراج عن الرهائن.

وأوضح أنه يجب اتخاذ إجراءات لبناء الثقة «لحمل الموجودين في غزة على إطلاق سراح النساء والأطفال أوًلا، وبعد ذلك يمكننا التخطيط لمبادلة أوسع تشمل البقية».

واشنطن تضغط من أجل الأمريكيين

وقال المسؤولون المصريون إن الولايات المتحدة تضغط على مصر للسماح لما يقدر بنحو 500 من حاملي جوازات السفر الأمريكية بمغادرة غزة عبر معبر رفح الحدودي مع مصر.

وقالوا إن موقف القاهرة هو أنه لن يسمح للمواطنين الأمريكيين بالمغادرة إلا إذا أُبرم اتفاق بين إسرائيل وحماس بشأن الهدنة، والسماح للمدنيين الجرحى بالدخول إلى مصر لتلقي العلاج، وسماح إسرائيل بدخول المزيد من المساعدات إلى غزة، بما في ذلك الوقود.

ولفت الموقع إلى أن آلاف الأطنان من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية، وصلت إلى مدينة العريش الساحلية المصرية في سيناء، لكن إسرائيل سمحت بكميات صغيرة فقط عبر معبر رفح الحدودي.

كانت المساعدات في الغالب مواد غذائية ومياه وأدوية ولم تشمل الوقود، على الرغم من تحذير الأمم المتحدة من أن عمليات الإغاثة التابعة لها بحاجة ماسة إلى الوقود للعمل.

وكررت واشنطن علنًا دعمها للحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة وقاومت الدعوات إلى وقف إطلاق النار الإنساني.

ولعبت مصر، المتاخمة لكل من غزة وإسرائيل، دور الوسيط الرئيس في المنطقة منذ توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل وأصبحت حليفًا للولايات المتحدة في عام 1979.

كما أقامت حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي علاقة عمل مع حماس وجماعات مسلحة أخرى في غزة، على الرغم من حظر جماعة الإخوان المسلمين ذات الأيديولوجية المماثلة في الداخل.

تخشى الحكومة المصرية من أن الصراع في غزة قد يمتد عبر الحدود إلى شبه جزيرة سيناء، حيث خاضت تمردًا طويل الأمد ضد مسلحين إسلاميين.

كما تشعر مصر بالقلق من أنه إذا استمرت إسرائيل في قصف غزة وتكثيف هجومها البري، فقد يضطر عديد من سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة إلى الفرار عبر الحدود، وهو ما قالت القاهرة إنه سيساهم في «تصفية» القضية الفلسطينية.